شروط يجب توافرها
لنجاح تطبيق الشريعة فى عصرنا

- العودة إلى الإسلام كله .
- التحرر من ضغط الواقع .
- التحرر من التبعية للغرب .
- القيادة المؤمنة بالشريعة .

obeikandl.com

obeikandl.com

العودة إلى الإسلام كله

كان الاجتهاد هو الشرط الأول لصلاحية الشريعة للتطبيق فى عصرنا : أعنى صلاحيتها من ناحية قدرتها النظرية على مواجهة التطور ، ولكن تبقى شروط عملية أخرى لا بد أن تتوافر لكى تنجح الشريعة عمليًا فى إسعاد المجتمع وتؤتى أكلها فى حياة الناس .

فى طليعة هذه الشروط العملية :

أن يؤخذ الإسلام كله ونعنى به أن تكون تعاليم الإسلام هى المواجهة لكل نواحى الحياة ، والقائدة لكل مؤسسات المجتمع ، فلا يكفى أن تأخذ المحاكم ببعض القوانين التشريعية الإسلامية ، وتهمل البعض الآخر ، كما لا يجوز أن تحكم المحاكم وحدها بالقوانين الإسلامية ، على حين نجد أجهزة التربية والثقافة والإعلام توجهها أفكار غير إسلامية وقيم غير إسلامية .

ذلك أن تعاليم الإسلام كل لا يتجزأ ، يسند بعضها بعضًا ، ويكمل إحدها الآخر، وأخذ بعضها دون بعض يعوق البعض المأخوذ نفسه عن إيتاء ثمراته كاملة ، وربما أرهق الناس من أمرهم عسرًا .

فإقامة حد الزنى مثلاً يفترض وجود مجتمع مسلم ييسر طريق الزواج الحلال لمن أراده ، ويسد طرق الحرام فى وجه من تحدثه به نفسه .

فالزواج المبكر وإرخاص المهور وتهيئة المسكن وبساطة التأثيث ، وتقليل نفقات العرس من جانب وتطهير المجتمع من المثيرات ودواعى الإغراء من التهتك والتبرج والتمثيليات الفاجرة والقصص الداعرة ، والأغانى الخليعة والأدب المكشوف وما إلى ذلك من جهة ثانية ، يجعل عقوبة الزانى والزانية فى محلها الذى أراده الشرع تمامًا.

أما حينما ينعكس الوضع ويسد طريق الحلال ، ويفتح للحرام ألف باب وباب ، وينشأ الفرد فى مجتمع يجرئه على الفاحشة ، ويغريه بالمعصية ، فقد لا يشعر الفرد بعدالة العقوبة التى أصابته على جريمته ، كما أنها لا تكفى لردعه عن اقتراف الفواحش .

ومثل ذلك السرقة ، فلا يجوز فى منطق العدل الإسلامى أن تنفذ أمر الله بقطع يد السارق أو السارقة جزاء بما كسبا ، ونهمل أمر الله بإيتاء الزكاة وإقامة التكافل الإجتماعى ومقاومة البطالة والتظالم بين الناس .

لقد جاءت آية واحدة فى القرآن الكريم تأمر بإقامة الحد على السارق ، ولكن عشرات الآيات جاءت تأمر بإيتاء الزكاة والإنفاق فى سبيل الله ، وتحض على إطعام المساكين ، وتحذر من الكنز والشح والتطفيف والربا والميسر والظلم بكل أنواعه ، وتأمر بإقامة العدل والتكافل بحيث لا يسرق - فى المجتمع المسلم الحق - محتاج أو محروم .

وحين يسود الإسلام المجتمع حقا ، فيتعلم فيه كل جاهل ، ويعمل فيه كل عاطل ، ويطعم فيه كل جائع ، ويأمن فيه كل خائف ، وينصف فيه كل مظلوم: لا يبقى مجال للسرقة إلا من مجرم يريد أن يثرى من كد غيره .

ومثل ذلك لو أخذنا نظام الزكاة وحده ونفذناه دون سائر الأنظمة الإسلامية الأخرى ، كما بينت ذلك فى كتابى (مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام) .

وبهذا يتضح لنا أن تطبيق الشريعة بحذافيرها ، وأخذها كلا لا يتجزأ ضرورة لازمة لا يحل التفريط أو التساهل فيها ، وأعنى بالشريعة هنا : الإسلام كله ، عقائده وتصوراته ، وشعائره وعباداته ، وأفكاره ومشاعره ، وأخلاقه وقيمه ، وآدابه وتقاليده ، وقوانينه وتشريعاته .

فهذه كلها مقومات المجتمع المسلم [1] ، والتشريع - رغم أهميته - ليس إلا واحدًا منها . فلا يظن أحد أننا بمجرد إصدار تشريعات إسلامية ، قد أقمنا المجتمع المسلم المنشود .

فالتشريعات وحدها لا تصنع أمة ، ما لم يسندها تغيير فكرى ونفسى يجعل أبناء الأمة فى مستوى تشريعاته الرفيعة ، وفى هذا يقول القرآن الكريم : ﴿ إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [2] .

---

(١) انظر فى ذلك : كتابنا « ملامح المسلم الذى ننشده » ، فصل : التشريع والقانون (ص١٥٧ - ١٨٨) ، نشر مكتبة وهبة ، القاهرة .

(٢) الرعد : ١١

إن علينا - لكى ينجح التشريع الإسلامى فى حياتنا الجديدة - أن نهيئ له الفرد المسلم الذى يؤمن بعدالة هذا التشريع ، ويحتكم إليه راضيًا مسلمًا ، والقاضى المسلم الذى يؤمن بقدسية هذا التشريع ، ولا يتلاعب بنصوصه ، طمعًا فى دنيا أو اتباعًا لهوى . . والسلطة-التنفيذية المسلمة التى تقوم على حراسة هذا التشريع وتطبيقه بلا محاباة ولا مداهنة ولا وهن .

وبعبارة موجزة : لابد من إيجاد الروح الإسلامية ، وبناء « الشخصية الإسلامية» التى يقوم عليها عبء تطبيق الإسلام ، وهذه الشخصية تعنى « العقلية الإسلامية » التى تفكر بمنطق الإسلام فى الحكم على الأشياء والأحداث والأشخاص والمواقف ، كما تعنى « النفسية الإسلامية » التى تكيف تعاملها مع من حولها وما حولها وفقًا لمنهج الإسلام ، لابد إذن أن نعمل على تربية الجيل المسلم الذى يحمل رسالة الإسلام : فكرة واضحة فى رأسه ، وعقيدة راسخة فى قلبه ، وعبادة خالصة لربه ، وعملاً صالحًا يزكى به نفسه ، وينفع به غيره ، ودعوة للناس إلى الخير ، تواصيًا بالحق ، وتواصيًا بالصبر .

وبهذا الجيل الصالح يعود الإسلام حقيقة إلى قيادة الحياة من جديد . ولا يوجد هذا الجيل إلا التصميم على العودة إلى الإسلام (كل الإسلام) ، والتخلى عن فكرة (الترقيع الجزئى) الذى لا يجدى كثيرًا فى الوصول إلى الهدف المنشود .

إن جل القيم والأفكار والأنظمة والتقاليد التى تسود مجتمعاتنا اليوم ، إنما هى وليدة الاستعمار الدخيل ، الذى طارد - بالقوة والحيلة - القيم والأفكار والأنظمة والتقاليد الإسلامية الأصيلة .

ولا يتحرر مجتمعنا إلا بإحداث انقلاب فكرى ونفسى شامل ، إحداث تغيير جذرى فى أخلاقيات المجتمع ومعنوياته كلها ، تغيير يرد المجتمع إلى أصوله ، وإلى حقيقة ذاته التى نسبها حين نسى الله وشرعه : ﴿ نَسُوا اللهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾ (١) .

وهذا التغيير المطلوب لا ينفع فيه أخذ أجزاء متفرقة من الإسلام ، لتكون بمثابة « قطع غيار » فى « جهاز » غير إسلامى ، فتظل هذه القطع قلقة غير

---

(١) الحشر : ١٩ .

مستقرة ، رغم صلاحيتها فى نفسها ، إلا أنها وضعت فى نظام لا يلائمها ولا تلائمه .

لابد أن نأخذ الإسلام كله كما أنزله الله وكما دعا إليه رسوله ، وكما فهمه الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، وبذلك ننتفع حقًا بثمراته المباركة فى حياتنا كلها : الروحية والمادية ، والفردية والاجتماعية .

إن العقيدة الإسلامية لها أثرها فى إحسان العبادة ، والعقيدة والعبادة لهما أثرهما فى تكوين الأخلاق ، والأخلاق لها أثرها فى حراسة التشريع ، والتشريع له أثره فى حماية الدولة ورقيها ، والدولة لها دورها فى الحفاظ على العقائد والعبادات والأخلاق والتشريعات ، فكل هذه الأمور يؤثر بعضها فى بعض ، ولا يستغنى ببعضها عن بعض ، فلا بد من العناية بها جميعًا إذا أردنا أن نقيم حياة متكاملة متوازنة كما أمر الله .

من أجل ذلك حذر القرآن من التهاون فى بعض ما أنزل الله من أحكام فقال : ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ ﴾ (١) كما شدد النكير على بنى إسرائيل الذين آمنوا ببعض أحكام كتابهم وكفروا ببعض فقال تعالى : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ، فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلا خِزْيٌ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ، وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) .

وحين أراد جماعة من يهود أن يدخلوا فى الإسلام ، مشترطين أن يبقوا على بعض مبادئهم وتقاليدهم الدينية المنسوخة (مثل تعظيم يوم السبت وتحريم العمل فيه) أبى عليهم القرآن إلا أن يدخلوا فى شرائع الإسلام جملة ، ويأخذوا أحكامه كافة ، وفى ذلك نزل قوله تعالى من سورة البقرة :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِى السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ، إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ (٣) .

* * *

(١) المائدة : ٤٩ . (٢) البقرة : ٨٥ . (٣) البقرة : ٢٠٨

التحرر من ضغط الواقع

وشرط آخر لا بدّ منه إن كنا نريد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية حقا ، ذلكم هو التحرر من ضغط الواقع ، الذى يعيشه مجتمعنا اليوم ، بمظاهره المادية ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وما وراء ذلك من تيارات فكرية ، واتجاهات نفسية . ولا ريب أنّ كثيرًا من هذه المظاهر والمؤسسات وما وراءها من التيارات والاتجاهات ، يخالف وجهة الإسلام ، وشريعة الإسلام .

من ذلك : انتشار الفوائد الربوية فى المصارف « البنوك » وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات الاقتصادية . . وشيوع الخمر والمسكرات ، شربًا واستيرادًا واتجارًا . . ومثل ذلك القمار ، والخلاعة والتبرج وعبث الأزياء ، والصور الخليعة ، والأغانى المثيرة و« الأفلام » والتمثيليات المهيجة للغرائز ، والرقص الغربى والشرقى، وغير ذلك من ألوان اللهو الحرام ، التى تشيعه وتروج بضاعته مؤسسات وأجهزة ضخمة حكومية وأهلية ، من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية (تليفزيون) ومسرح وخيالة (سينما) وصالات ، ومراقص وملاه (كباريهات) وغيرها من أوكار الشيطان .

ومن ذلك : قيام السياسة الداخلية والخارجية لأكثر البلاد الإسلامية ، على غير قواعد الإسلام ومفاهيمه .

ومن ذلك : سيادة القوانين الوضعية الأجنبية فى معظم مجالات الحياة : الجنائية والمدنية والدولية وغيرها .

إن هذا الواقع المنحرف ليس قدرًا محتومًا ، يجب على المسلمين أن يقبلوه مسلِّمين، وأن ينحنوا إليه صاغرين .

كلا ، إنه أثر من آثار الضعف والانحراف ، جرّهم إلى أكثره الاستعمار بأساليه المتنوعة ، وبخطواته المتدرجة ، وبأعوانه المدربين ، وساعده على النجاح فى ذلك : أنه كان فى أوج قوته وسلطانه وغلبته وامتداده ولمعانه . فى حين كان المسلمون فى حضيض هزيمتهم وضعفهم ، المادى والعسكرى والفكرى والنفسى ، والمغلوب مولع أبدًا بتقليد الغالب ، كما يقول ابن خلدون .

لهذا لم يجد الاستعمار الكافر عنتًا كثيرًا فى فرض ما يريد فرضه على المجتمعات الإسلامية التى غزاها فقد سبق هذا الاستعمار فى حياة المسلمين ما سماه المفكر الكبير مالك بن نبى « القابلية للاستعمار » .

فإذا زالت هذه القابلية وقررنا العودة إلى « الأصل » وتطهير « واقعنا » من آثار الاستعمار ومخلفاته الفكرية والنفسية والعلمية من حياتنا ، فقد سهل علينا الأمر ، حيث حددنا الهدف ، وعرفنا الطريق .

لقد صنعنا هذا الواقع بأيدينا وأيدى غيرنا فى فترة غفلتنا وضعفنا ، ونحن قادرون على أن نغيّر هذا الواقع بأيدينا نحن - لا بأيدى أحد سوانا - فى مرحلة يقظتنا واتجاهنا إلى القوة .

إننا لا نقر « النظرة الجبرية » التى ترى الواقع - بكل ما فيه من مناكر ومساخر - قدرًا مقدورًا لا حيلة فى دفعه ، ولا مفر من الإذعان لسلطانه ، وإن المشرع والمصلح تجاهه مسير لا مخير .

فالإسلام يعتبر الإنسان هو المسئول عن الواقع من حوله ، وهو القادر على تغييره، حين يغيّر ما بنفسه ، أى يغير فكره واتجاه وسلوكه ، فيتغير الواقع ، ويتغر التاريخ ، وفى هذا يقول القرآن الكريم : ﴿ إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (١) .

كما إننا لا نقر « النظرة التبريرية » التى تجعل أكبر همها أن تبرر الواقع على ما فيه من فساد وانحراف عن الصراط المستقيم ، وتمنح هذا الواقع الأعوج سندًا من الدين، يضفى عليه الشرعية والقبول فى العقول والأنفس ، وفى سبيل ذلك تُطوَّع النصوص المحكمة ، وتغيَّر الأصول الثابتة ، وتصدر الفتاوى المبتسرة ، لتجويز وضع غير جائز ، وتسويغ واقع غير سائغ .

وليس من الضرورى أن يصدر ذلك التبرير من أناس يبيعون دينهم بدنياهم ، ويبتغون إرضاء السلطان ولو بسخط الله ، فإن هذا قد يقع من أناس مخلصين يبتغون

---

(١) الرعد : ١١

التيسير على الناس ، ورفع الحرج عنهم ، أو من آخرين يريدون أن يدفعوا عن الدين تهمة الجمود والرجعية والوقوف فى وجه التطور ، فإذا سيطر عليهم هذا (الشعور الانهزامى) لم يعودوا يفكرون إلا بمنطق التبرير لما هو كائن ، لا بمنطق ما يجب أن يكون .

وهذا من غير شك خطأ كبير ، بل ضلال بعيد .

فإن مهمة الدين أن يقود الحياة بمثله الأعلى ، لا أن تقوده الحياة بواقعها الهابط ، مهمته أن تسير الحياة فى اتجاهه ، لا أن يسير هو حيثما سار ركب الحياة .

وليس معنى (مجاراة التطور) الذى يتغنى به الكثيرون ، أن يتنازل الدين عن رسالته فى القيادة والتوجيه ، ويصبح هو مقودًا وموَجَّهًا ، فإن معنى هذا : أن تصبح الحياة بلا ضابط تنضبط به ، ولا مقياس تحتكم إليه ، وبهذا تفقد التوازن والاستقرار والهداية ، وتضرب فى بيداء ، أو تخبط خبط عشواء .

إن واجبنا أن نرتفع بالواقع إلى أفق الشرع ، لا أن نهبط بالشرع إلى حضيض الواقع ، واجبنا أن نخضع واقع الناس لشريعة الله ، وأن يكيف الناس سلوكهم وأعمالهم تبعًا لها ، لأن الشريعة كلمة الله ، وكلمة الله هى العليا .

وقد كانت « المعاملات الربوية » من أهم الأشياء التى دارت « الاجتهادات التبريرية » حولها من جماعة المنهزمين أمام الواقع ، المعظمين لكل ما جاء عن العرب سالكين إلى ذلك سبلاً شتى ، لا تخلو سبيل منها من التواءات ومنعرجات.

وقد ردّ عليهم شيخنا العلامة الشيخ محمود شلتوت فى مجلة « هَدْى الإسلام » بمصر ، وفى نظراته فى سورة (آل عمران) من تفسيره ، ونحن ننقل من هذا التفسير بعض الفقرات الناصعة ، المؤيدة بالأدلة القوية من النقل والعقل ، وإن تغير اجتهاد الشيخ رحمه الله ، فيما بعد ، فعدل عن بعض مضمونها [1] يقول :

« يرى بعض الناس أن الربا أصبح فى عصرنا الحاضر معاملة عامة ، وأساسًا من

---

(١) وقد شهد الثقات العدول أن الشيخ رحمه الله رجع عن هذا العدول شهد بذلك العلامة الشيخ أبو زهرة والشيخ عبد المقصود شلتوت ، والشيخ سيد سابق وغيرهم ، وهو أليق بمنطق الشيخ القوى الذى قرأناه هنا .

أسس الاقتصاد ، فإن المصارف المالية والشركات المختلفة التى لا غنى للأمة عنها تعتمد عليها فى سائر معاملاتها ، وليس من الرأى ولا من مصلحة الأمة أن نشير عليها بهدم ذلك كله ، وأن تنفرد من بين الأمم بمعاملة خالية من الربا ، وأن نترك البيوت المالية الأجنبية تفيد من ثمرات هذا التعامل العالمى دوننا ، وقد ارتبطت الدول والأمم بعضها ببعض فلم يعد من الممكن أن تستقل أمة بنوع من المعاملة لا تعرفه غيرها ، وأن أساليب الإصلاح والعمران لتستدعى رصد الأموال وتجميعها من الأفراد لتستغل فيما ينفع الأمة ، وتستدعى فى كثير من الأحيان أن تقترض الحكومات من غيرها أو من الشعوب أموالاً تضمنها بسندات ذات ربح مقدر ، فتمتص بذلك الأموال المدخرة المعطلة ، وتحولها إلى منافع ومصالح ترقى بها الأمة وتسعد . يقولون هذا ، ويرون أن تحريم الإسلام للربا عائق عن بلوغ الأمة شأن أهل المدنية الحديثة ، فتمضى بها إلى الضعف المادى ، فالضعف الأدبى ، فالاستعمار .

« ومن الناس من يقول : إن اقتراض المحتاج قدرًا من المال بفائدة ربوية « قانونية» يمكنه من سد حاجته ويدرأ عنه الإفلاس والضياع ، فلا يعقل أن يكون هذا ضررًا أو فسادًا ، وإنما هو نفع وصلاح ، ونحن نجد من المعاملات التى أباحتها الشريعة الإسلامية ما يعتمد على دفع الأقل عاجلاً للحصول على الأكثر آجلاً كالسَّلم ، فحيث أجاز الشرع معاملة السلم فليجز معاملة الربا ، فإن المعنى واحد .

« وهذا موضوع قد أثير كثيرًا ، وشغل الأفكار منذ أنشبت المدنية الحديثة أظفارها فى أعناق المسلمين ، وعمل أهل التشكيك فى صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان عملهم المثابر المتواصل فى الفتنة وزلزلة القلوب عن دين الله ، والقضية فى الحقيقة ليست قضية الربا أو غيره من المعاملات المالية ، وإنما هى قضية الشريعة الإسلامية كلها ، وقد انصرف عنها أهلها ، وتعلقوا بأهداب غيرها من قوانين الأُمم الغالبة المسيطرة عليهم ، ومن شأن المغلوب أن يولع بتقليد الغالب ، ويرى أكثر ما يفعله خيرًا وصلاحًا ، ويزين له الشيطان أن نجاحه إنما يرجع إلى عدم تمسكه بما يتمسك به هو من القواعد والأصول ، والآداب والتقاليد .

لو كان للإسلام اليوم دولة وقوة لكان تشريعه هو المتبع ، ولكان للأمم والشعوب من الوسائل الاقتصادية العملية ما يغنيهم عن الربا وغير الربا مما حرمه الإسلام ،

وإن للكسب لموارد طبيعية هى الأساس والفطرة كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات المساهمة والتعاونية ، ولا يستطيع أحد أن يقول : إن الشعوب لا تستطيع أن تقيم مدنيتها على أساس التعاون أو التراحم ومساعدة الفقير والمحتاج بإقراضه قرضًا حسنًا على نظام يكفل لأصحاب الحقوق حقوقهم ، ولا يؤدى إلى إثقال كواهل المدينين ، واستلاب أموالهم بالباطل (١) .

ثم يقول :

« يبقى علينا أن نتنبه فى هذا الشأن لأمر خطير ، هو أن بعض الباحثين المولعين بتصحيح التصرفات الحديثة ، وتخريجها على أساس فقهى إسلامى ، ليعرفوا بالتجديد وعمق التفكير ! يحاولون أن يجدوا تخريجًا للمعاملات الربوية التى يقع التعامل بها فى المصارف ، أو صناديق التوفير ، أو السندات الحكومية ، أو نحوها ، ويلتمسون السبيل إلى ذلك ، فمنهم من يزعم أن القرآن إنما حرّم الربا الفاحش بدليل قوله : ﴿ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾ (٢) فهذا قيد فى التحريم لا بد أن يكون له فائدة ، وإلا كان الإتيان به عبثًا ، تعالى الله عن ذلك ، وما فائدته فى زعمهم إلا أن يؤخذ بمفهومه ، وهو إباحة ما لم يكن أضعافًا مضاعفة من الربا .

وهذا قول باطل ، فإن الله سبحانه وتعالى أتى بقوله : ﴿ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾ توبيخًا لهم على ما كانوا يفعلون ، وإبراز لفعلهم السيء ، وتشهيرًا به ، وقد جاء مثل هذا الأسلوب فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٣) فليس الغرض أن يحرم عليهم إكراه الفتيات على البغاء فى حالة إرادتهن التحصن ، وأن يبيحه لهم إذا لم يردن التحصن ، ولكنه يبشع ما يفعلونه ويشهر به ، ويقول لهم : لقد بلغ بكم الأمر أنكم تكرهون فتياتكم عل البغاء وهن يردن التحصن ، وهذا أفظع ما يصل إليه مولى مع مولاته ! فكذلك الأمر فى آية الربا ، يقول الله لهم : لقد بلغ بكم الأمر فى استحلال أكل الربا أنكم تأكلونه أضعافًا مضاعفة ، فلا تفعلوا ذلك ، وقد جاء النهى فى غير هذه

---

(١) انظر : « تفسير القرآن الكريم » : الأجزاء العشرة الأولى (ص/ ١٤٧ ، ١٤٨) .

(٢) آل عمران : ١٣٠ .

(٣) النور : ٣٣

المواضع مطلقًا صريحًا ، ووعد الله بمحق الربا قل أو كثر ، ولعن آكله ومؤكله وكاتبه وشاهديه ، كما جاء فى الآثار ، وآذن من لم يدعه بحرب الله وحرب رسوله ، واعتبره من الظلم الممقوت ، وكل ذلك ذكر فيه الربا على الإطلاق دون تقييد بقليل أو كثير .

ومنهم من يميل إلى اعتباره ضرورة من الضرورات بالنسبة للأمة ، ويقول : ما دام صلاح الأمة فى الناحية الاقتصادية متوقفًا على أن تتعامل بالربا ، وإلا اضطربت أحوالها بين الأمم ، فقد دخلت بذلك فى قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » .

وهذه أيضاً مغالطة ، فقد بينا أن صلاح الأمة لا يتوقف على هذا التعامل ، وأن الأمر فيه إنما هو وهم من الأوهام ، وضعف أمام النظم التى يسير عليها الغالبون الأقوياء .

وخلاصة القول ، أن كل محاولة يراد بها إباحة ما حرم الله ، أو تبرير ارتكابه بأى نوع من أنواع التبرير ، بدافع المجاراة للأوضاع الحديثة أو الغربية ، والانخلاع عن الشخصية الإسلامية ، إنما هى جرأة على الله وقول عليه بغير علم ، وضعف فى الدين ، وتزلزل فى اليقين ، وقد سمعنا من يدعو إلى البغاء العلنى ويجيزه ، ويطالب بالعودة إليه ، ويرى أنه إنقاذ من شر أعظم يصيب الأمة : من انتشار البغاء السرى .

وبمثل هذا يتحلل المسلمون من أحكام دينهم حكمًا بعد حكم ، حتى لا يبقى لديهم ما يحفظ شخصيتهم الإسلامية ، نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله العصمة من الفتن [1] أ هـ .

* * *

(١) المصدر نفسه (ص/ ١٥٠ - ١٥٢) .

التحرر من التبعية للغرب

● **الشرط الثالث من الشروط العملية اللازمة :**

أن نتحرر من عقدة النقص تجاه الحضارة الغربية والفكر الغربى ، وهذا الشرط متمم ولازم لشرط التحرر من ضغط الواقع ، فالواقع الذى يضغط علينا بمصارفه (بنوكه) وتأميناته وسائر مؤسساته ومنكراته ، إنما هو من صنع الغرب ، لهذا كان من الشروط النفسية الضرورية : التحرر من التبعية للحضارة الغربية . فليست أوروبا هى أم الدنيا ، وليس تاريخ أوروبا هو تاريخ العالم ، وليس الرجل الأبيض هو سيد هذه الأرض ، وليست الحضارة الغربية هى المثل الأعلى للحضارات ، وليس الفكر الغربى هو مصدر الإلهام للعالمين ، ولسنا نحن ذيولاً للغرب ، ولا عبيدًا لفكره الوضعى ، وفلسفاته المادية .

إن الغرب له دينه ولنا ديننا ، ولن ندع ديننا لدين الغرب أبد الدهر ، إن الغرب له حضارته وتراثه وفكره وقيمه ، ونحن لنا حضارتنا وتراثنا وفكرنا وقيمنا ، النابعة من عقيدتنا ، ولسنا ملزمين بأن نسير وراء الغرب شبرًا بشبر ، وذراعًا بذراع ، وأن ندخل جُحر الضب إذا دخله هو . إن قوانين الغرب وأنظمته التشريعية مبنية على فلسفته فى الحياة ، ونظرته العامة إلى الوجود ، وإلى الله والإنسان ، وفكرته عن الدين والدنيا والتاريخ ، وهو فى ذلك كله مخالف لفلسفتنا وفكرتنا نحن المسلمين عن الوجود والحياة وعن الإله والإنسان .

أضرب لذلك مثلاً يتضح منه الفرق بين نظرتنا ونظرة الغربيين .

تنص المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات الفرنسى على أن الزوج الزانى لا يعاقب إلا إذا زنى غير مرة فى منزل الزوجية بامرأة أعدها لذلك (أى اتخذها خدنًا أو عشيقة). أما عقوبته فهى غرامة مالية تتراوح بين ١٠٠ (مائة) فرنك و ٢٠٠٠ (ألفى) فرنك.

على حين أن المادة ٣٤٠ من نفس القانون تعاقب الزوج الذى يعقد زواجه بأخرى قبل انحلال الزوج الأول بالأشغال الشاقة !!

وبهذا نرى القانون الفرنسى يشدد غاية التشدد فى حال (تعدد الزوجات) فى حين يخفف كل التخفيف فى حال (تعدد الخليلات) ! فهو لا يعاقب إلا من زنى فى منزل الزوجية وأكثر من مرة ، وبامرأة معدة ذلك !!

فهل يتفق هذا مع عقائد المسلمين ، وقيمهم الدينية والأخلاقية ، وأعرافهم المرعية، وتراثهم العريق ؟! الإجابة بالنفى قطعًا .

لسنا - إذن - ملزمين بأن نحلل ما يحلل الغرب ، ونحرّم ما يحرم ، ونصحح ما يصححه ، ونبطل ما يبطله .

لسنا ملزمين أن نبيح الفائدة الربوية ، أو نحل الخمور والميسر ؛ لأن الغرب يحلها، وليس علينا أن نمنع الطلاق وتعدد الزوجات لمجرد أن الغرب يمنعهما وليس من واجبنا أن نسوى بين الذكر والأنثى فى كل شىء ، وقد خالفت بينهما فطرة الله، لأن الغرب هذه فلسفته .

ربما كان هناك بعض العذر قبل نصف قرن أو ثلث - إبَّان سطوة الاستعمار العسكرى والسياسى والفكرى - لمن ينادون باتباع سبيل الغرب ، والأخذ بحضارته كلها : خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، ما يحب منها وما يكره ، وما يحمد منها وما يعاب !

أما اليوم وبعد أن حمل الاستعمار السياسى عصاه ورحل ، وبعد أن أصبحنا سادة أنفسنا ، وبعد أن كشفت النهضة الثقافية كثيرًا من مخبوء تراثنا ، وكنوز حضارتنا ، وبعد أن قامت عشرات الأقلام فى العالم الإسلامى تجلو الصدأ عن قيمة هذا التراث فى الفكر والتشريع والتوجيه ، فلم يعد ثمة عذر للبقاء على العبودية التقليدية للفكر الغربى .

لقد شرع الأحرار المخلصون من الغربيين أنفسهم ينقذون حضارتهم ، ويكشفون عن مثالبها ، وجوانب القصور فيها ، ويعلنون صيحة الخطر منذرين بانهيارها ، إذا لم تتدارك نفسها . ولعل الكثيرين منا قرأوا بعض هذا النقد الذاتى لمثل شبنجلر فى كتابه « تدهور الحضارة الغربية » والكسيس كاريل فى كتابه : « الإنسان ذلك

المجهول» وكولن ولسون فى كتابه « سقوط الحضارة » وغيرهم من المفكرين الناقمين أو الناقدين [١] .

ولعل كلمة الفيلسوف الانجليزى الوضعى « برتراند رسل » لا يزال صداها فى آذاننا حين قال كلمته الشهيرة : « لقد انتهى دور الرجل الأبيض » ! .

وبدون هذا التحرر من سلطان الحضارة الغربية ، والثقافة الغربية - بشقيها الليبرالى والاشتراكى ، أو الرأسمالى والشيوعى - لا نستطيع أن يكون لنا ذاتية وشخصية مستقلة .

إن عبيد الفكر الغربى بيننا قوم لا يقنعهم شىء ، ولا يهمهم أن يقنعهم شىء . إنهم يريدون إسلامًا على مزاجهم ، أو حسب هواهم ! وإن شئت قل : حسب أهواء المستشرقين والمبشرين والشيوعيين ! يريدون إسلامًا غربيًا أو ماركسيًا ، كل حسب مذهبه وفلسفته .

إنهم يقولون : لا نأخذ بأقوال الأئمة ولا الفقهاء ، ولا الشراح والمفسرين . فإنها آراء بشر ، ولا نأخذ إلا من الوحى المعصوم .

فإن وافقتهم على ذلك - افتراضًا - قالوا : إنما نأخذ ببعض الوحى دون بعضه : نأخذ القرآن ولا نأخذ بالسنة ! فإن فيها الضعيف والموضوع والمردود ، أو نأخذ بالسنة المتواترة ولا نأخذ بسنن الآحاد ! أو نأخذ بالسنن العملية ، ولا بالسنة القولية ! وجمهرة السنة هى القولية [٢] .

فإن سُلِّم لهم ذلك قالوا : القرآن نفسه إنما كان يعالج أوضاع البيئة العربية المحدودة ، وشئون المجتمع البدوى الصغير ، فلا بد أن نأخذ منه ما يليق بتطورنا وندع منه ما ليس كذلك !!

فإذا قال القرآن : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ ﴾ [٣] ، وإذا

---

(١) انظر : كتابنا « الإسلام حضارة الغد » ، فصل : عقلاء العرب يدقون أجراس الإنذار (٩٣ - ١١٦) .

(٢) انظر فى بيان حجية السنة : كتابنا : « مدخل إلى دراسة السنة » ، نشر مكتبة وهبة .

(٣) البقرة : ١٧٣ .

سمى لحم الخنزير « رجسًا » [1] ، قالوا : إنما قال القرآن ذلك فى خنازير كانت سيئة التغذية ، أما خنازير اليوم فليست كذلك !!

وإذا قال القرآن فى الميراث : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ [2] ، قالوا : إنما كان ذلك قبل أن تخرج المرأة للعمل ، وتثبت وجودها فى ميادين الحياة المختلفة !

أما اليوم فقد أصبح لها شخصيتها واستقلالها الاقتصادى ، فلزم أن ترث كما يرث الرجل ، ولم يعد مجال للتفرقة بين الجنسين !!

وإذا قال القرآن : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ [3] ، قالوا : إنما حرم القرآن ذلك فى بيئة حارة ، ولو نزل القرآن فى بيئة باردة ، لكان له موقف آخر !!

ومعنى هذا أنهم ينسبون إلى الله تعالى ، الجهل بأحوال خلقه ، وأنه لا يعلم منها إلا ما هو واقع ، وأما ما يخبئه القدر ، وما يضمره المستقبل ، فلا يعلمه ولا يحسب حسابه ! تعالى الله عما يقولون علوًا كبيراً .

* * *

---

(١) فى قوله تعالى : ﴿ قُل لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ (الأنعام : ١٤٥) .

(٢) النساء : ١١ (٣) المائدة : ٩٠

القيادة المؤمنة

وشرط آخر بعدما ذكرنا من الشروط : وهو ضرورة وجود القيادة المؤمنة ، القيادة التى تتخطى كل العقبات ، وتتحدى كل المعوقين والمخذلين ، وتصر - فى ثقة المؤمن إيمان الواثق - على الالتزام بالإسلام كله ، بلا خوف ولا تردد ، القيادة التى تنقل الإسلام من فكرة إلى عمل ، ومن مثال إلى واقع ، ومن سطور الكتب إلى جنبات الحياة .

القيادة التى يرى فيها ، الناس القدوة العملية لعدل الإسلام ، وصدق الإسلام ، وعزة الإسلام ، وإيجابية الإسلام .

إن وجود هذه القيادة الصالحة ضرورة لازمة لنجاح الشريعة ، وإثبات صلاحيتها لكل زمان ومكان . فمن المقرر أن أجمل الأنظمة ، وأعدل القوانين ، إذا قام عليها رجال أفئدتهم هواء ، وضمائرهم خراب ، استحالت فى أيديهم إلى أجهزة يحتمى بها الشر ، ويختبئ من ورائها الفساد ، ولهذا قالوا من قديم : العدل ليس فى نص القانون فقط ، ولكن فى ضمير القاضى أيضاً .

وهذا يحتم على هذه القيادة أن تجعل أول شغلها وأكبر همها أن تعمل على تربية الجيل المسلم ، الذى يؤمن بالإسلام عن وعى ، وينفذه على هدى ، ويدعو إليه على بصيرة ، والتربية بالقدوة العملية أهم من التربية بالخطب والكلام الكثير ، وقد قيل : حال رجل فى ألف رجل ، أبلغ من أقوال ألف رجل فى رجل .

فكيف إذا كان الرجل المؤثر بحاله وسلوكه قائدًا أو إمامًا يُنظَر إليه ويقتدى به ؟ ولهذا قالوا : الناس على دين ملوكهم !

وقد جاء فى رسائل النبى ﷺ إلى كسرى وقيصر وغيرهما من الملوك والأمراء أنهم إن أسلموا كان لهم الأجر مرتين ، وإلا كان عليهم إثمهم وإثم رعيتهم ؛ حيث وقفوا سدا حائلاً بينهم وبين وصول الدعوة إليهم .

وإن شئنا أن نضرب مثلاً لأهمية دور القيادة المؤمنة الراشدة وأثرها فى توجيه الشعب ، وتحقيق العدل ، وإشاعة الخير ، فيكفينا أن نشير إلى خامس الراشدين :

عمر بن عبد العزيز ، الذى لم تدم خلافته أكثر من سنتين ونصف : ثلاثين شهرًا . ومع قصر هذه المدة أمات من سنن الجور ، وأحيا من سنن العدل ، وأقام من معالم الدين ، ونشر من معانى الحق والخير ، ما جعله فى نظر مؤرخى الإسلام جميعًا ، مجدد المائة الأولى للهجرة ، تصديقًا لما جاء فى الحديث الشريف : « إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها » (١) .

وقد ذكرنا من قبل قول عمر بن أسيد كيف عم الرخاء ، وغاب الفقر فى مدة الشهور الثلاثين التى حكم فيها عمر بن عبد العزيز ، وكيف أصبح الرجل يعييه أمر صدقته ، حيث يبحث عمن يستحقها جاهدًا فلا يجده ، فقد أغنى عمر الناس .

وقال يحيى بن سعيد :

بعثنى عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقية فاقتضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم ، فلم نجد فقيرًا ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس .

فاشتريت بها رقابًا ، فأعتقتهم (٢) .

ثلاثون شهرًا فى ظل حكم إسلامى عادل ، وخلافة إسلامية راشدة ، حققت كل هذا الرخاء والازدهار ، واستئصال الفقر ، الذى ظل حلماً وخيالاً فى رؤوس الفلاسفة والمصلحين ، فإذا هو يصبح واقعًا ملموسًا فى عهد عمر بن عبد العزيز ، حتى لا يوجد من يأخذ الزكاة ، فتتحول حصيلتها إلى تحرير الرقيق وإعتاق الرقاب ، وهو أحد مصارف الزكاة فى شريعتنا إن هذا يدلنا على مدى أهمية القيادة المؤمنة وتصميمها على إقامة عدل الله فى الأرض .

ولهذا كان الحسن البصرى والفضيل بن عياض وغيرهما من علماء السلف يقولون : لو كان لنا دعوة مستجابة لدعوناها للسلطان ؛ فإن الله يصلح بصلاحه خلقًا كثيرًا !

ولكن الفضل قبل هذا كله للإسلام ، الذى صنع تلك النفوس المؤمنة ، ووضع

---

(١) رواه أبو داود فى كتاب « الملاحم من سننه » ، والحاكم فى « مستدركه » ، والبيهقى فى « المعرفة » ، عن أبى هريرة .

(٢) انظر : كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » الخاتمة : انتصار الإسلام على الفقر .

بين يديها المنهج القويم ، فسلكته على بينة ونفذته على هدى وتقوى ، فأتاها أنضج الثمرات . ورضى الله عن عمر بن عبد العزيز الذى قال له قائل يومًا : جزاك الله عن الإسلام خيرًا يا أمير المؤمنين ، فقال فى أدب المؤمن العارف : بل جزى الله الإسلام عنى خيرًا ! (١) .

لقد رد الفضل لأهله وأعاد الحق إلى نصابه ، فإنما هو غرس الإسلام وخريج مدرسة القرآن .

وإيمان القيادة التى نشترطها ، لا نعنى به مطلق الرفض ، أو التصلب الحجرى ، أو التعصب الأعمى . وإنما نريد به الثقة المطلقة بهذه الشريعة الإلهية ، وقدرتها على توجيه الحياة ، وعلاج مشكلاتها فى كل حال .

أما الحكمة والمرونة فى التطبيق ، واتخاذ الوسائل المناسبة فى الظرف المناسب ، فلا تنافى الإيمان بحال ، بل هى ثمرة من ثمار الإيمان الصحيح .

ويحسن بنا أن نضرب المثل بعمر بن عبد العزيز - أيضاً :

فقد جاء هذا الخليفة الراشد بعد انحراف الحكم ، وانتشار المظالم ، واتخاذ كثير من الأوضاع الفاسدة صورة التقليد المستمر ، والنظام المستقر .

وكان على هذا القائد المؤمن أن يواجه هذا الفساد بالإصلاح ، وهذا العوج بالتقويم ، وأن يعيد الأمور إلى ما كانت عليه فى أيام الراشدين .

وشرع بالفعل يرد المظالم ويزيل المفاسد ، لا يخاف فى الله لومة لائم ، ولكن بسياسة عاقلة ، ونفس هادئ ، وتدرج حكيم ، قد يحسبه بعض المتحمسين أو المتسرعين ضربًا من التساهل أو التهاون فى تطهير الدولة من رواسب الفساد . بل هذا ما حدث فعلاً من أقرب الناس إلى عمر بن عبد العزيز : من ابنه نفسه ، وكان من الشبان الأتقياء الصالحين ، ولهذا لم تمكنه ثورة الشباب ، ولا حرارة أهل التقوى ، أن ينظر من الزاوية التى ينظر منها أبوه . فهذا ابن الجوزى يقص علينا حوارًا بين الابن الشاب وأبيه ، حيث يريد الابن ألا ينام عن مظلوم حتى يؤتيه حقه، مع كثرة المظلومين حين ذاك .

---

(١) « البداية والنهاية » لابن كثير : ٩ .

ولهذا يوقظه من نوم القيلولة ويقول له : ما يؤمنك فى نومك وقد رفعت إليك مظالم لم تقض حق الله فيها ؟

ويرد الأب قائلاً :

« يا بنى ، إن نفسى مطيتى ، إن لم أرفق بها لم تبلغنى ، وإنى إن أتعبت نفسى وأعوانى لم أك ذاك إلا قليلاً ، حتى أسقط ويسقطوا ، وإنى لأحتسب فى نومى من الأجر مثل الذى احتسب فى يقظتى ! إن الله جل شأنه لو أراد أن ينزل القرآن جملة لأنزله ، ولكنه أنزل الآية والآيتين ، حتى استكن الإيمان فى قلوبهم » [1] ، وما أبلغه من رد ينطوى على أعمق الفهم وأوسعه لمنهج الإسلام .

ويذكر الإمام الشاطبى فى « الموافقات » موقفًا شبيهًا بذلك ، حيث قال الابن يومًا لأبيه : مالك لا تنفذ الأمور ؟ فوالله ما أبالى لو أن القدور غلت بى وبك فى الحق !

قال عمر : لا تعجل يا بنى ؛ فإن الله ذم الخمر مرتين ، وحرمها فى الثالثة : وإنى أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة ، فيدفعوه جملة ويكون من ذا فتنة[2] .

فيقول عمر : والله ما أستطيع أن أخرج لهم شيئًا من الدين إلا ومعه طرف من الدنيا أستلين به قلوبهم ، خوفًا أن ينخرق على منهم ما لا طاقة لى به [3] .

وإنها لسياسة حكيمة مبنية على معرفة عميقة بطبيعة البشر ، فلا يصدر قرارًا فيه تكليف وغرم ، إلا ومعه أو عقبه قرار فيه تيسير وغنم ، وبذلك تخف على الناس وطأة الأول ، لما يرجونه من ثمرة الثانى .

بهذه الشروط تؤدى الشريعة مهمتها حقا ويحيا الناس فى ظلال عدلها سعداء مطمئنين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

(١) « سيرة عمر بن عبد العزيز » لابن الجوزى (ص١٠٦) .
(٢) « الموافقات » للشاطبى : ٢/ ٩٤ .
(٣) « سيرة عمر بن عبد العزيز » لابن عبد الحكم (ص/ ٦٠) .